روسيا ليست «الغول»!

ما زالت واشنطن مستمرّة في مساعيها لرمي الفتنة بين روسيا وبعض الدول الأوروبية، ويشاركها في هذه المساعي حلف شمال الأطلسي «ناتو». وذلك من خلال تصوير روسيا ذلك «الغول» الطامع بـ«بلع» عدد من الدول. لكن موسكو أعلنت مراراً وتكراراً أنّها - وإن كانت تستطيع - لّا تهدّد أيّ دولة، لكنها لن تقبل بأي مناورات عسكرية قرب حدودها، من شأنها أن تهدّد سيادتها.

في هذا الصدد، نشرت صحيفة «إيزفستيا» الروسية تقريراً تطرّقت فيه إلى إطلاق القوات البحرية الروسية منظومة جديدة للاتصال بالغواصات التي تقوم بمهامها القتالية على عمق مئات الأمتار تحت سطح الماء. وقالت الصحيفة إنّ القيادة العليا للقوات البحرية الروسية قرّرت تزويد طائرات «تو 142 أم آر» (أريول) الفريدة المخصّصة للاتصال بالغواصات التي تقوم بمهامها القتالية على أعماق مئات الأمتار تحت سطح الماء، بمنظومة اتصالات جديدة قادرة حتى على توجيه الصواريخ المجنحة مثل «كاليبر» و«بولافا» نحو أهدافها، إضافة إلى هذه المعدات الجديدة، سيتم تغيير الهوائيات الفريدة التي تمتد إلى عدة كيلومترات مع بداية الاتصال بالغواصات. ونقلت عن ممثل قطاع صناعة الطائرات قوله: لقد أصبح كل شيء جاهزاً... وستثبت هذه المعدّات في طائرات الاتصال في القريب العاجل. وسيتم تزويد هذه الطائرات بمنظومة اتصالات إلكترونية وكذلك تبديل الهوائيات التي تمتد إلى عدّة كيلومترات. ولكنه لم يكشف صفات ومميزات الأجهزة الجديدة وكذلك تاريخ الانتهاء من عمليات التحديث.

كما نقلت عن الخبير في تاريخ الأسطول الحربي الروسي، دميتري بولتينكوف، قوله إن طائرات «تو 142» المضادة للغواصات، ودخلت الخدمة الفعلية في أواسط ثمانينات القرن الماضي. والمهمة الرئيسة لهذه الطائرات في حال نشوب حرب نووية، إبلاغ طواقم الطرادات الذرية الحاملة للصواريخ أرقام المهمات المثبتة في ذاكرة الصواريخ التي يجب إطلاقها، وطبعاً الأمر بإطلاقها.

كما تناولت «إيزفستيا» في تقرير آخر، معارضة صربيا نصب الدرع الصاروخية الأميركية إلى جوار حدود روسيا، مشيرة إلى أن بلدان جنوب - شرق أوروبا تريد إنشاء منطقة محايدة لدول البلقان. وأشارت إلى أنّ صربيا تعارض نشر منظومة الدفاع الأميركية المضادة للصواريخ في أراضي بلدان أوروبا الشرقية، وهي مستعدة لتنظيم حوار مباشر مع روسيا في شأن مواجهة سياسة الناتو التوسعية في شرق وجنوب - شرق أوروبا.

«إيزفستيا»: البحرية الروسية تطلق منظومة اتصالات بالغواصات!

تطرّقت صحيفة «إيزفستيا» الروسية إلى إطلاق القوات البحرية الروسية منظومة جديدة للاتصال بالغواصات التي تقوم بمهامها القتالية على عمق مئات الأمتار تحت سطح الماء.

وجاء في المقال: قرّرت القيادة العليا للقوات البحرية الروسية تزويد طائرات «تو 142 أم آر» (أريول) الفريدة المخصّصة للاتصال بالغواصات التي تقوم بمهامها القتالية على أعماق مئات الأمتار تحت سطح الماء، بمنظومة اتصالات جديدة قادرة حتى على توجيه الصواريخ المجنحة مثل «كاليبر» و«بولافا» نحو أهدافها، إضافة إلى هذه المعدات الجديدة، وسيتم تغيير الهوائيات الفريدة التي تتمتد إلى عدة كيلومترات مع بداية الاتصال بالغواصات.

وقال ممثل قطاع صناعة الطائرات: لقد أصبح كل شيء جاهزاً... وستثبت هذه المعدّات في طائرات الاتصال في القريب العاجل.

وبحسب الممثل، فسيتم تزويد هذه الطائرات بمنظومة اتصالات إلكترونية وكذلك تبديل الهوائيات التي تمتد إلى عدّة كيلومترات.

ولكنه لم يكشف صفات ومميزات الأجهزة الجديدة وكذلك تاريخ الانتهاء من عمليات التحديث.

ويشير الخبير في تاريخ الأسطول الحربي الروسي، دميتري بولتينكوف، إلى أن طائرات «تو 142 أم آر» (أريول) صنعت على غرار طائرات «تو 142» المضادة للغواصات، ودخلت الخدمة الفعلية في أواسط ثمانينات القرن الماضي.

والمهمة الرئيسة لهذه الطائرات في حال نشوب حرب نووية، إبلاغ طواقم الطرادات الذرية الحاملة للصواريخ أرقام المهمات المثبتة في ذاكرة الصواريخ التي يجب إطلاقها، وطبعاً الأمر بإطلاقها. ويضيف الخبير: الجزء الأساسي «القلب» والمعقد في منظومة الاتصالات الحالية المثبتة في هذه الطائرات هي الهوائيات السلكية التي يصل طولها إلى 9 كيلومترات، المثبتة على دولاب خاص في جسم الطائرة وعند الحاجة للاتصال مع الغواصات الواقعة تحت مئات الأمتار تحت سطح الماء، تطلق هذه الهوائيات إلى خارج جسم الطائرة. ولم تعد أنظمة الاتصالات التي زودت بها هذه الطائرات في منتصف ثمانينات القرن الماضي، تستجيب لمتطلبات منظومات الاتصالات الحديثة، وأنظمة التحكم الآلي الحديثة المزودة بها الغواصات الروسية الجديدة من مشروعي «ياسن» و«بوريه».

من جانبه، يقول دميتري كورنيف، المحرر في مشروع الموقع الإلكتروني «Militaryrussia»، يجري العمل في روسيا على ابتكار نظام استراتيجي آلي للقيادة والسيطرة، يسمح ليس فقط بإعطاء أوامر إطلاق الصواريخ، لا بل أيضاً إعادة توجيهها نحو أهداف جديدة عندما تكون محركاتها عاملة.

من دون شك، ستصبح «تو 142 أم آر» من أهم مكوّنات النظام الآلي الاستراتيجي للقيادة والسيطرة في القوات الاستراتيجية. وأكثر من هذا يمكن استخدام هذا النظام ليس فقط في حال اندلاع حرب عالمية، لا بل في النزاعات المحلية والإقليمية، حيث يتم إبلاغ الغواصات الحاملة للصواريخ المجنحة من طراز «كاليبر» بإحداثيات الأهداف تطلق عليها.

وهذا ما نفذ عملياً حين أطلقت هذه الصواريخ من بحر قزوين على أهداف في سورية.

«إيزفستيا»: صربيا تعارض نصب الدرع الصاروخية قرب حدود روسيا

تناولت صحيفة «إيزفستيا» الروسية معارضة صربيا نصب الدرع الصاروخية الأميركية إلى جوار حدود روسيا، مشيرة إلى أن بلدان جنوب - شرق أوروبا تريد إنشاء منطقة محايدة لدول البلقان. وجاء في المقال: تعارض صربيا نشر منظومة الدفاع الأميركية المضادة للصواريخ في أراضي بلدان أوروبا الشرقية، وهي مستعدة لتنظيم حوار مباشر مع روسيا في شأن مواجهة سياسة الناتو التوسعية في شرق وجنوب - شرق أوروبا.

هذا ما صرّح به زعيم حزب «الشعب» الصربي نيناد بوبوفيتش، أحد أحزاب الائتلاف الحكومي في صربيا «صربيا تنتصر»، ردّاً على دعوة مجلس النواب الروسي (الدوما) إلى بدء حوار مباشر مع البرلمانات الغربية حول الأمن الأوروبي، خصوصاً حول مسألة نشر الدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية.

وأعرب بوبوفيتش عن الاستعداد للمشاركة في أيّ حوار يهدف إلى تخفيف التوتر في أوروبا، ودعم أيّ مبادرة تساعد في الحؤول دون المواجهات الحربية - السياسية؛ مشدّداً على الحاجة إلى تشكيل فضاء أمني موحد، يضمن الأمن والاستقرار في عموم أوروبا.

وكان مجلس النواب الروسي قد دعا، يوم 22 حزيران الجاري، أعضاء برلمانات دول الناتو والجمعية العمومية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وممثلين عن الهيئات التشريعية في صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك ومقدونيا.

وقد اقترح البرلمانيون الروس على زملائهم الخروج بتقييم مشترك للنتائج المترتبة على نشر منظومة الدفاع الصاروخية الأميركية في أراضي بلدان أوروبا الشرقية وتهيئة الظروف لتخفيف حدة التوتر الدولي.

وقالت سفيتلانا جوروفا، النائب الأول لرئيس لجنة الشؤون الخارجية في الدوما، إن المبادرة الروسية تهدف إلى ضمان الأمن القومي الروسي وبلدان جنوب - شرق أوروبا. وأضافت: نحن لا يمكننا السكوت على ذلك، لأن كتائب الناتو تقترب أكثر فأكثر من حدودنا. وطبعاً، لا يروقنا نشر كتائب عسكرية على مقربة من الحدود الروسية، بحجة أننا نحضر لهجوم ما.

وأشارت جوروفا إلى أن الغرب، بسبب العقوبات المفروضة على روسيا، يحاول التهرب من مناقشة أي مسألة. غير أنه ما زالت هناك إمكانية لمناقشة المسائل المتعلقة بالأمن على مستوى البرلمانات؛ لأن النواب يستطيعون التعبير عن آرائهم دائماً وفي جميع الظروف، بصرف النظر عن الموقف الرسمي لدولهم.

ويشير زعيم حزب «الشعب» الصربي إلى أن حزبه أعرب عن قلقه من نشر الدرع الصاروخية للناتو في أوروبا الشرقية، انطلاقاً من أن هذه الصواريخ يمكن أن تكون موجهة ضد روسيا، ويمكن استخدامها سلاحاً هجومياً.

هذا الموقف «السلمي» يرتبط بمأساة السنوات الماضية، حيث قُتل، نتيجة للعمليات الحربية للناتو ضد يوغوسلافيا عام 1999، أكثر من 2000 شخص بينهم 89 طفلاً، وجرح أكثر من 10 آلاف آخرين، إضافة إلى إصابة قطاع الصناعة الكيماوية بأضرار بالغة. وجاء في البيان الصادر عن الحزب أن شعب صربيا والجبل الأسود يتذكر جيداً كيف كان الناتو على مدى ثلاثة أشهر يقصف أراضي البلدين بالصواريخ المزوّدة رؤوسها باليورانيوم المنضب الذي لا تزال آثاره قائمة. ويرى نواب صربيا أن من الضروري إنشاء منطقة محايدة لدول البلقان ذات السيادة، حيث ستتخذ في إطارها قرارات مستقلة في شأن القضايا الأساسية التي تمس المصالح القومية لهذه البلدان.

تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب السياسية في صربيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا قد دعت مرات عدّة إلى تشكيل ائتلاف محايد من الناحية العسكرية، على أن يتبعه في المستقبل إنشاء اتحاد اقتصادي.

«هاندلسبلات»: مكانة لندن المالية ستفقد أهميتها بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

يرى جون سريان رئيس مجلس إدارة البنك الألماني «دويتشه بانك» أن مكانة لندن المالية سوف تفقد أهميتها بعد تصويت البريطانيين على خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي. وقال الاقتصادي البريطاني البارز في تصريحات لصحيفة «هاندلسبلات» الألمانية في عددها الصادر أمس الاثنين: إن مكانة لندن المالية لن تموت، ولكنها سوف تضعف. وتابع قائلاً: إننا نتوقع تقلباً في الأسعار في الأسواق المالية خلال الأسابيع القادمة.

يذكر أن نحو 52 في المئة من المواطنين البريطانيين صوّتوا لصالح خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء التاريخي الذي أجري يوم الخميس الماضي لتصبح بريطانيا بذلك الدولة الأولى التي تخرج من الاتحاد الأوروبي.

ولأن البنوك تحتاج إلى فروع مستقلة من الناحية القانونية ذات مقر في دولة في الاتحاد الأوروبي من أجل تسيير خدماتها داخل الاتحاد ، لذا يمكن أن تقوم المؤسسات المالية بسحب موظفين من لندن.

ووفقاً لتقدير الكثير من الخبراء تمتلك مدينة فرنكفورت الألمانية بطاقات رابحة لتكون بديلاً للندن. يذكر أن سريان أجاب في نيسان الماضي على السؤال عن المكان الذي من الممكن نقل أنشطة البنك في لندن إليه، في حال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فأجاب قائلا: بالنسبة إلينا، ستكون فرنكفورت. ولكن لم يتم اتخاذ قرار في أيّ شيء حتى الآن.

وصرّح سريان يوم الجمعة الماضي أنه يتوقع أن تستمر المفاوضات في شأن العلاقة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي لمدة سنتين على الأقل، وقال: في هذه الفترة الانتقالية تظل بريطانيا عضواً في الاتحاد الأوروبي بجميع الحقوق والواجبات القائمة حالياً.

وأضاف أن البنك الألماني لا يتوقع حالياً أنه يتعين علينا تغيير هيكلنا أو نموذج عملنا في بريطانيا بشكل جوهري على المدى القصير.

«تايمز»: تصاعد العنصرية في بريطانيا بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي

نشرت صحفة «تايمز» البريطانية تقريراً تتحدث فيه عن تصاعد الاعتداءات العنصرية بعد الاستفتاء في شأن عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

وذكرت الصحيفة أن مركزاً اجتماعياً للبولنديين في مدينة برمنغهام تعرض لكتابات عنصرية على جدرانه، كما وقعت تظاهرات خارج مسجد في المدينة، رفعت فيها لافتة تقول «اللاجئون المغتصبون غير مرحّب بهم».

ونقلت «تايمز» عن البارونة وارسي، التي توقفت عن دعم الخروج من الاتحاد، بعدما شعرت أن الحملة فيها زعزة معادية للمهاجرين، قولها إن الأجواء في شوارع بريطانيا ليست على ما يرام.

وتقول وارسي، في حديثها إلى «تايمز»، إنها قضت غالبية وقتها نهاية الأسبوع في الحديث مع المنظمات والجمعيات العاملة في مجال مكافحة العنصرية. وتضيف الصحيفة أن الشرطة تحقق في احتمال تصاعد العنصرية بعد التصويت بالخروج من الاتحاد الأوروبي، وتدعو المواطنين إلى التبليغ عن أيّ حادث. كما دفع تصاعد التوتر والخوف بممثلي الجمعيات المدنية إلى دعوة زعماء حملة الخروج من الاتحاد الأوروبي إلى التدخل والحديث ضدّ كراهية الأجانب، بدل الصراع على الزعامة والحكم.

«أرغومينتي إي فاكتي»: لماذا تريد تركيا نصب درع صاروخية جديدة؟

تطرّقت صحيفة «أرغومينتي إي فاكتي» الروسية إلى نيّة تركيا نصب منظومة صاروخية مضادة للصواريخ على الحدود مع سورية، وتسأل لماذا؟

وجاء في المقال: بحسب ما نشرته وسائل الإعلام، فإن أنقرة تخطط لنصب درع صاروخية جديدة، بهدف تعزيز قدراتها الدفاعية في جنوب البلاد، والحماية من مسلحي «داعش» على الحدود التركية - السورية. ولكن ما هي الدوافع الحقيقية لذلك؟

يقول المستشار السياسي أناتولي فاسيرمان: على رغم أن الإرهابيين يقاتلون شكلياً الولايات المتحدة وشركاءها في الشرق الأوسط وفي مقدمتهم المملكة السعودية، فإنهم عملياً مرتبطون بهما. وليس من المستبعد أن تقوم الرياض، لا بل واشنطن بتزويدهم بأي سلاح، بما في ذلك الصواريخ البالستية، إذا ما تبين أن هدفهما الأساس معرض للخطر. والهدف الأساس لهما هو إطاحة أحد الأنظمة العربية الوطنية، والمجيء بعملائهما، الذين لا يعملون لمصلحة شعبهم، بل لمصلحة من جاء بهم. وبعد ذلك يستطيع المسلحون في أي وقت القول إنهم عثروا على هذه الصواريخ في مستودع في العراق بقي من أيام صدام حسين، وكان مخفياً بصورة جيدة. من جانب آخر، فإن هذه الصواريخ لن تكون موجهة نحو تركيا، بل ستوجه نحو سورية. وهذا يعني أنّ مواقع منظومة الدرع الصاروخية التي تنوي أنقرة نشرها، سيكون هدفها واحداً من اثنين: الأول، استخدام صواريخ هذه المنظومة ضد صواريخ الدفاع الجوي السورية. وهذا يعني ضمان حماية الطائرات التركية أو حتى الأميركية التي تنتهك الأجواء السورية. والثاني، وقد تحدث عنه خبراؤنا العسكريون غير مرّة، وهو أن قواعد إطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ هذه تصلح لإطلاق أنواع أخرى من الصواريخ، من بينها صواريخ «توماهوك» المجنحة، التي تطلق من قواعد مماثلة على السفن.

أي أن منظومة الدرع الصاروخية المنشورة يمكن في أي لحظة تحويلها إلى منظومة لإطلاق صواريخ هجومية. وبالطبع، فإن تمييز نوع الصواريخ المنصوبة في هذه القواعد غير ممكن إلا بعد إصابتها الهدف. لذلك، فمن المحتمل جداً أن يكون نصب منظومة الدرع الصاروخية على الحدود السورية تغطية لنشر صواريخ يمكن لتركيا استخدامها ضد سورية. وفي جميع الأحوال سوف تستخدم هذه الصواريخ للعدوان ضد سورية.

ونفهم من هذا أن تركيا هي المستفيدة على أيّ حال؛ لأن أنقرة تتعاون بصورة طبيعية مع الولايات المتحدة، وتَستخدم في سورية كل شيء باستثناء ما يتعارض ومصلحة أردوغان - وهو بعث الإمبراطورية العثمانية وترؤسها، أو على الأقل إنشاء بنى في الشرق الأوسط تلعب تركيا فيها دوراً رئيساً.

ولكن ماذا سيكون ردّ سورية؟ لسوء الحظ، سيكون من الصعب على سورية الردّ على نشر هذه المنظومة الجديدة. لأنها لا تملك الموارد التقنية اللازمة لذلك. في حين أن روسيا تستطيع الردّ بتعزيز منظومات الدفاع الجوي الصاروخية «إس 400»، وكذلك منظومات أخرى مضادّة للصواريخ المجنحة.

وهذا سيحصل إذا ما حاولت تركيا حماية طائراتها بالصواريخ المضادة للصواريخ أو حاولت إطلاق صواريخ مجنحة.

تقرير

الديمقراطية تتراجع... كيف يجب أن تتدخّل أميركا؟

نشرت مجلة «فورين أفيرز» الأميركية تقريراً يستعرض موجة التراجع الديمقراطي في أنحاء العالم، في السنوات الأخيرة.

وفقاً للتقرير، واجهت الديمقراطية تراجعات حادّة في 27 دولة، من ضمنها كينيا، وروسيا، وتركيا. أيضاً فإن الأنظمة السلطوية أصبحت أكثر تضييقاً وأقل انفتاحاً وشفافية، إذ تسعى إلى إسكات أشكال التمرّد والمعارضة على شبكة الإنترنت وعلى أرض الواقع، بفرض قيودٍ على مؤسسات المجتمع المدني، والشركات الأجنبية.

ما زاد المشكلة، أنّ الديمقراطية فقدت الكثير من جاذبيتها لدى الشعوب، بعدما فشلت ديمقراطيات صاعدة عدة في تحقيق آمال الشعوب في الحرية والأمن والنمو الاقتصادي، وبدأت ديمقراطيات راسخة عدة، مثل الولايات المتّحدة، يُصيبها الاختلال. هذا بينما تؤكّد سنوات الرخاء والنمو الاقتصادي التي عاشتها دولة سلطوية مثل الصين، أن الدول لا تحتاج إلى الحرية والديمقراطية لتحقق الرخاء.

صحيحٌ أن هناك بعض الأمثلة الإيجابية، مثل نيجيريا وسريلانكا وتونس، وأنّ النموذج السلطوي في روسيا والصين بدأ يفقد الكثير من بريقه مع تباطؤ النمو الاقتصادي وتأرجح أسعار النفط. مع ذلك، يتوجّب على أنصار الديمقراطية، وفقاً للتقرير، استغلال هذه الفرص، ودعم موجة جديدة من الحرية في أنحاء الكرة الأرضية، خاصة في قارة آسيا، منعاً لانتشار المزيد من الحكومات الديكتاتورية، وما يعنيه هذا من تقويض للحرية والاستقرار.

أميركا تترك الساحة للسلطويين

عام 2013، أظهر استطلاع رأي أجراه مركز أبحاث «بيو» أن 80 في المئة من الأميركيين يرون أنّ الولايات المتّحدة يجب أن تركز على مشاكلها الداخلية أكثر، بينما 18 في المئة فقط أيّدوا إعطاء بلادهم الأولوية لسياسة «ترويج الديمقراطية». يُشير التقرير إلى أن أحداً من المرشحين للانتخابات الرئاسية الأميركية لم يجعل من ترويج الديمقراطية في الخارج حجر أساس لحملته.

صحيحٌ أن الولايات المتّحدة استمرت في دعم بعض الجهود غير الحكومية، لكن التمويل لبرامج حقوق الإنسان والديمقراطية وأنظمة الحكم، والذي كان يتمّ بشكل رئيس من خلال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية «USAID»، انخفض بمقدار حوالى 400 مليون دولار.

الفراغ الذي تركته الولايات المتّحدة لم تتدخل الكثير من الجهات والدول لملئه، فتحالف «مجتمع الديمقراطيات» الدولي، الذي تأسس عام 2000، يفتقر إلى الموارد اللازمة. حتى الاتحاد الأوروبي وقف صامتاً إزاء ممارسات رئيس الوزاء المجري، فيكتور أوربان، لا بل سعى إلى التفاوض مع أنقرة في شأن انضمام تركيا إلى الاتحاد في مقابل المُساعدة في حل أزمة اللاجئين.

مع تقلّص التمويل، وإغلاق بعض المراكز الحقوقية مثل المركز الدولي لحقوق الإنسان بكندا، ومع انشغال الديمقراطيات الصاعدة مثل البرازيل وإندونيسيا بمشاكلها الداخلية؛ خلت الساحة أمام الحكومات السلطوية لتنشر قيمها المُعادية لليبرالية، وتصدّر تكنولوجياتها القمعية إلى دول أخرى. فإيران، مثلما يقول التقرير، تستغل نفوذها السياسي والعسكري لزعزعة استقرار دول المنطقة. وروسيا تسعى إلى دعم الحركات الانفصالية في جورجيا وأوكرانيا، وتصعيد الموالين لها إلى سدة الحكم. أمدت روسيا والصين كذلك عدة دول بتكنولوجيات ووسائل الرقابة على الإنترنت والاتصالات، لمساعدتهم في قمع مواطنيهم.

التوقّف عن شرعنة الأنظمة الدكتاتورية... وتوفير الدعم للديمقراطيات الهشة

يرى المقال أنّ الولايات المتّحدة لكي تلعب دورها في تعزيز الديمقراطية، عليها أن تحذر من إعطاء الشرعية للحكومات الديكتاتورية. للولايات المتّحدة أكثر من سابقة في ذلك، منها ما قاله جورج بوش الأب لفرديناند ماركوس، ديكتاتور الفيليبين عام 1981: «إننا نحب تمسك بالمبادئ الديمقراطية». في السنوات التالية، تصاعدت انتهاكات ماركوس، واغتيل منافسه الأساسي في المعارضة الديمقراطية، بينينو أكوينو جونيور.

مؤخراً، في 2015، زار الرئيس باراك أوباما إثيوبيا، ووصف حكومتها التي أجرت انتخابات صورية في بداية السنة ذاته بأنّها «منتخبة ديمقراطياً»، قائلاً إنه يأمل من نظامها الذي يصفه التقرير بـ«الفاسد شبه السلطوي»، أن يستمر في طريقه إلى ديمقراطية أقوى وأكثر شفافية.

سيتوجّب على الرئيس المقبل أن يزيد من الدعم المالي للديمقراطيات الهشة، والدول التي تشهد تحولاً سياسياً، مثل ميانمار وتونس وأوكرانيا، خصوصاً مع كون هذه الدول عرضة للتدخل الأجنبي. صحيحٌ أنّ الولايات المتحدة قد زادت بشكل كبير من دعمها المالي لتونس وأوكرانيا، لكن يمكنها فعل المزيد من أجل تدعيم العملية الديمقراطية فيها، بأن تشترط على هذه الدول مُحاربة الفساد، وتحسين جودة الحكم في مقابل زيادة الدعم.

يشير التقرير كذلك إلى أن الدول تسلك مسلك جيرانها الإقليميين، وعليه فإن الحكومة الأميركية عليها أن تستهدف الدول التي لها أثر كبير على منطقة بأسرها. كذلك الدول المأهولة بعدد كبير من السكان، مثل إندونيسيا وميانمار ونيجيريا. لا يعني ذلك بالطبع إهمال الدول الصغيرة، مثل جورجيا وتونس والسنغال، التي يتابعها عدد من اللاعبين السياسيين والمدنيين انتظاراً لنجاح العملية الديمقراطية أو فشلها.

محاربة الفساد

ينبّه التقرير إلى أنّ أي سياسة لدعم الديمقراطية لا بد أن تتضمن خطوات جادة وذكية لمحاربة الفساد الذي تقوم عليه غالبية الأنظمة السلطوية. يجب على الولايات المتّحدة أن تُصعّد من جهودها لتعقّب ممتلكات الحكام الديكتاتوريين ورجلهم، ومقاضاتهم بتهمة غسيل الأموال، وإعادة ثرواتهم إلى الشعوب. سيكون على الإدارة القادمة توجيه منظمة « USAID» إلى إعطاء الأولوية لبرامج مساعدة الدول على بناء هياكل قادرة على محاسبة المسؤولين الحكوميين والتفتيش عن حساباتهم، وكذلك مساعدة منظمات المجتمع المدني والإعلام على تعقّب الأموال المنهوبة.

منذ أطلقت وزارة العدل الأميركية «مبادرة استعادة ممتلكات الحكومات الفاسدة» في 2010، تمكنت الولايات المتّحدة من رفع 25 قضية على 20 مسؤولاً أجنبياً، من ضمنهم جولنار كريموفا، نجلة الرئيس الأوزبكي، بهدف استعادة 1.5 مليار من الأموال التي نهبوها. سيتوجّب على الرئيس المقبل توفير المزيد من الدعم المالي والسياسي للتوسع في هذه المبادرات محلياً وعالمياً، حتى لا يجد الفاسدون ملاذاتٍ آمنة لثرواتهم المنهوبة.

سلاح الدبلوماسية... والاتفاقيات التجارية

وسيلة فعالة أخرى لدعم الديمقراطية، هي استخدام الهيئات الدبلوماسية الأميركية في توفير الحصانة اللازمة لحماية النشطاء من استهداف الأنظمة لهم. خيرُ مثال على ذلك هو الدعم الدبلوماسي الأوروأميركي لحركة «النساء ذوات الثياب البيضاء Ladies in White»، التي شكّلتها نساءٌ من ضمنهن زوجات المُعتقلين في كوبا. وفي الحالات الطارئة، يُمكن إيواء المعارضين في مباني السفارات والقنصليات، مثلما آوت السفارة الأميركية العالم الصيني فانج لي تشي، بعد اعتداء القوات الصينية على المتظاهرين في ميدان «تيانانمن»، عام 1989.

كذلك يستطيع الدبلوماسيون التواصل بسهولة مع القادة المحليين، وهو ما يعطيهم فرصة مميزة لدفع الحكام الديكتاتوريين نحو الإصلاح، خصوصاً في الدول التي تشهد تحولاً ديمقراطياً، مثل ميانمار. ربّما يبدو الأمر عديم الفائدة في مواجهة أنظمة أكثر استقراراً، مثل الصين. لكن كل نظام سلطوي يحتوي في داخله على عناصر براغماتية معتدلة تدرك الحاجة إلى الانفتاح السياسي.

يُمكن كذلك استخدام الاتفاقيات التجارية في دفع الحكومات إلى اتخاذ نهج أكثر ديمقراطية. بحسب التقرير، تؤكد عدة دراسات أكاديمية أنّ اتفاقيات التجارة الحرة يُمكنها أن تحقق تحسّنات ملموسة في حال اشتراط إجراءات تعزيزية لحقوق الإنسان من أجل تمرير الاتفاقية. وهو ما أكّده البيت الأبيض، إذ إنّ عملية التفاوض حول اتفاقية الشراكة العابرة للأطلنطي دفعت سلطنة بروناي إلى توقيع اتفاقية الأمم المتّحدة ضد التعذيب، وفييتنام إلى التصديق عليها.

الداخل أولاً

ينتهي التقرير إلى أن أي ترويج للديمقراطية في الخارج لا بدّ أن يبدأ من الداخل. بوضعها الحالي، لم تعد الديمقراطية الأميركية مُثيرة للإعجاب أو التقليد، فالانتخابات الرئاسية كشفت عن غضب شعبي عميق، وشعور بالإقصاء لم تفلح واشنطن في تهدئته. بين استخدام للأموال في العملية الانتخابية، ونمو واضح لجماعات الضغط السياسي الساعية لخدمة مصالحها الخاصة؛ تشهد السياسة الأميركية درجة غير مسبوقة من الاستقطاب، تسببت في عرقلة إصدار القوانين، واختلافات بين الحزبين حول السياسات الخارجية.

استغل أعداء الديمقراطية، وفقاً للتقرير، هذه المظاهر الدالة على الفشل السياسي، حيثُ قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنّه «لا ديمقراطية حقيقية» في الولايات المتّحدة، ووصف الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد الانتخابات الأميركية بأنها «أرض معركة بين الرأسماليين».

يتوجّب على الحكومة الأميركية المقبلة أن تتخذ من الإجراءات ما يدفع هذه التهم عن أكبر ديمقراطيات العالم، عن طريق تعديل القوانين التي تسمح بالتلاعب والاستقطاب، من ضمنها القوانين المالية المنظمة لحملات الدعاية.

باستخدام الوسائل السالف ذكرها، داخل الولايات المتّحدة وخارجها، يُمكن الخروج من حالة التراجع الديمقراطي الحالية إلى فترة جديدة تُحرز فيها القوى الديمقراطية تقدّماً، لتتغلب على الأنظمة السلطوية الفاسدة.